



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

دور التحولات المعرفية في تطور الاقتصاد المعرفي: قراءة في الممارسات الدولية على الاقتصاد العراقي

أمنية باسم سعدي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

دور التحولات المعرفية في تطور الاقتصاد المعرفي: قراءة في الممارسات الدولية على الاقتصاد العراقي

أمنية باسم سعدي *

الملخص التنفيذي:

- يعطي اقتصاد المعرفة المستهلك ثقة أكبر، وخيارات أوسع، ويحقق التبادل إلكترونياً، ويغيّر الوظائف القديمة، ويستحدث أخرى جديدة، ويقوم على نشر المعرفة وإنتاجها في مجالات عديدة، ويفرض على المؤسسات التجديد والإبداع، والاستجابة السريعة لاحتياجات الزبائن.
- عدم الاهتمام باقتصاد المعرفة والثنايا التي يتشكّل منها، أي: إننا سنشهد في العراق ذوبان الثقافة، والقيم المجتمعية أمام المد الكبير الذي تخلقه الأنماط الخارجية، إذ يتسم المد المعرفي الثقافي في العراق بأنه نمط استهلاكي تقليدي غير قادر على صناعة المحتوى، أو حتى الحفاظ على الهوية الوطنية.
- يمتلك العراق مقومات كبيرة للنهوض باقتصاد المعرفة، منها: القدرات الشبابية، والنسبة العالية من الشباب، فضلاً عن توفر الإرادة لدى هؤلاء الشباب في تطوير المهارات، وتبني الأنماط الحديثة من الأعمال. كما توفر الموارد المالية التي تمتلكها الدولة العراقية متسعاً مالياً مرناً في الإنفاق على البرامج التي تعنى بخلق المهارات، وتوفير البنى التحتية، والإنفاق على البرامج المعنية بهذا الأمر.
- يطبّق أفضل نموذج في العراق عن طريق الاستثمار، وعن طريق هيئة الاستثمار الوطني في بناء ما يسمّى بالمدن الذكية التي تتبنّى أنماطاً عالية من التعليم، والبرامج الذكية في الإدارة، وإنتاج التطبيقات الذكية. وتعمل هذه المدن على استقطاب المهارات من المناطق الأخرى للسكن فيها، وعدّها أنموذجاً ريادياً قابلاً للتطبيق في المناطق الأخرى عن طريق المحاكاة، وعدوى النمو.

المقدمة:

شهد العالم مجموعة من التغيرات في ميادين الحياة كافة، ويعدُّ العالم -مع هذه التغيرات- قريةً صغيرةً اُحْتُصِرَتْ فيه المسافات بين الدول، وأصبحت المعلومات والتكنولوجيا أهم مفاتيح الإنتاج، وبات يُنظر إلى المعرفة بأنَّها مورد اقتصادي أساسي قادر على خلق شروط النمو، واستيعاب العمالة، ورفع معدل الدخل القومي، والذي بات يوماً بعد يوم يشكِّل الاقتصاد المعرفي ركناً رائداً في النمو، ومؤشراً للتطور والتنوع الاقتصادي، فقد غيَّرت التحوُّلات الاقتصادية والتطوُّرات التقنية والمعلوماتية ملامح الحياة، وغيَّرت عديداً من الأنماط الحياتية التي كانت سائدة في الماضي في ظل التطوُّرات التي شهدتها العالم إبان العقدين من القرن العشرين. أدَّى هذا التطور إلى تغييرات هائلة عن القرون التي سبقت، وكان لهذا التغيير أثر كبير في المجتمعات الإنسانية لا سيَّما في المجالات الاقتصادية.

ومن أجل بيان دور التحوُّلات المعرفية في التحوُّل من اقتصاد تقليدي إلى الاقتصاد المعرفي علينا الإجابة عن التساؤل الآتي: كيف يمكن للتحوُّلات المعرفية في الاقتصاد عبر تاريخ البشرية أن تقود التطوُّر الاقتصادي؟

أولاً: التحوُّلات المعرفية في الاقتصاد عبر تاريخ البشرية

تغيَّرت أسس القوة الاقتصادية ومحاورها للأمم والشعوب عبر التاريخ، إذ بدأت بالقوة البخارية، وانتهت بالاقتصاد المعرفي، ومنذ العام 1990: اتسمت هذه المرحلة بسيطرة الحواسيب، والأجهزة الإلكترونية على القوة الاقتصادية للدول، وأصبح يُطلق على الدول المخترعة والمطورة لأنظمة الحواسيب والمعلومات بالدول ذات الاقتصاد المعرفي، أي: أصبح الاقتصاد المعرفي هو أحد أهم المعايير الأساسية المحددة لتطوُّر الدول وتقدمها.

ما انبلجت مرحلة ظهور الاقتصاد المبني على العلم والمعرفة والتكنولوجيا (اقتصاد المعرفة Knowledge Economy) بين عشية وضحاها، فقد سبقتها مراحل متعددة كانت لها الأثر الكبير في ظهورها وتطورها؛ ولفهم نشأة «اقتصاد المعرفة» فقد ميَّزت ثلاث مراحل أساسية تطوُّر المجتمعات البشرية، أو ما يُطلق عليها اصطلاحاً تسمية «الموجات الثلاث»، فمن المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي؛ وصولاً إلى المجتمع المعرفي¹:

1. منذر منصور عبدالله، الاقتصاد المعرفي، ط 1، (عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016)، ص 40-42.

● **التحوُّل الأول: المجتمع الزراعي أو «اقتصاد الطبيعة»:** قد يشكِّل وصف المرحلة التي اعتمد فيها الإنسان بصورة أساسية على الطبيعة بالتحول الأول، بوصف أن الإنسان ومنذ نزوله إلى الأرض على الطبيعة كان يعتمد على الطبيعة، ومواردها اعتماداً تلقائياً، وبذلك، تُعدُّ مرحلة المجتمع الزراعي امتداداً طبيعياً ونتاجاً فطرياً للسلوك البشري هذا من ناحية علم التاريخ، ولكن للتاريخ الاقتصادي معايير أخرى اعتمدَ عليها لوصف مرحلة ما سُمِّيَ بالثورة الزراعية، والتي أنجبت مجتمعا الزراعي بوصفها التحوُّل الأول في ظل اقتصاد الطبيعة. كان هذا التحول مرتبطاً على نحو كبيرٍ بالتغيير من أسلوب حياة الصيد إلى أسلوب أكثر استقراراً؛ إذ يقوم على الزراعة مع بداية تدجين أنواع نباتية وحيوانية مختلفة، اعتماداً على الأنواع المتوفرة محلياً فضلاً عن تأثير الثقافة المحلية أيضاً، وتشير الأبحاث الأثرية الحديثة إلى أن الانتقال من الصيد إلى الزراعة كان عن طريق إنشاء المدن والتكتلات البشرية². ففي قرون طويلة من الزمن لم يتشكَّل بالمفهوم الاقتصادي ذلك التكتل البشري الذي قد يُعدُّ مجتمعاً يحمل في طياته بذور نموذج اقتصادي متكامل، فعدد السكان كان قليلاً ومبعثراً، والنشاط الاقتصادي كان معدوماً ولا يتجاوز حدود الاكتفاء الفردي، إنَّ التحوُّل الأول والذي عُرفَ بـ«الاقتصاد الزراعي» إذ عُدَّتِ الزراعة في هذه الحقبة المصدر الرئيس للإنتاج والثروة، وتركزت «المعرفة الزراعية» في مناطق محددة، وأصبح التوصل إلى فكرة، أو الابتكار، أو اكتشاف معين حكر على من اكتشفها، ممَّا أدَّى إلى تباطؤ تطوُّر المعرفة، وضياح كثير من أسرارها وإنجازاتها³.

● **التحوُّل الثاني: المجتمع الصناعي (اقتصاد الآلة، أو الاقتصاد الصناعي):** كانت البداية الأولى للثورة الصناعية إبَّان اختراع الآلة البخارية في ستينيات القرن الثامن عشر للميلاد في العام 1765، إذ تسارعت وتيرة ازدهار صناعة النسيج والصلب، وهما أهم الصناعات يومها، لتنتقل بعدها إلى سائر دول أوروبا، وأمريكا الشمالية في القرن التاسع عشر، ومنها إلى أرجاء العالم كافة، تَرَتَّبَ عليها لاحقاً اكتشاف الكهرباء، وبناء السكك الحديدية والقطارات؛ وسط تنافس الدول الأوروبية على التطوُّر الصناعي⁴. أفضل تعريف للثورة الصناعية هو ما ذكره الاقتصادي (كلاوس

2. Graeme Barker (2009), The Agricultural Revolution in Prehistory :Why did Foragers become Farmers ? , Oxford University Press, in : <https://web.archive.org/web/20190622100343/https://books.google.com/books?id=fkifXu2gx4YC>

3. Hana» A. Cadre, «The Evolutions of the Knowledge Economy», The journal of Regional Analysis policy, 2008, p118: avoidable at: www.jrap-journal.org/past_volumes/2000/203.pdf .

4. محمد زهران، ” الثورات الصناعية وتأثيرها على العالم ”، موقع الشروق الإلكتروني، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ النشر: السبت 25 /4/2020 - 9:45، تاريخ الاطلاع والتوثيق: 20/11/2020، متاح على الرابط الإلكتروني:

<https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=25042020&id=1b97e8a7-6b87-4f4e-9ed5-09bd23b9b12f>

مارتن شواب (Klaus Martin Schwab) مؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum (Economic Forum) في كتابه: (الثورة الصناعية الرابعة The Fourth Industrial Revolution)، إذ يعرفها بـ «أنَّ الثورة الصناعية هي ظهور تكنولوجيا جديدة، وطرائق مبتكرة لرؤية العالم من حولنا، والتعامل معه ممَّا يقود إلى تغيير عميق في البعدين الاقتصادي والاجتماعي»، كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو بداية الثورة الصناعية الثانية؛ والتي زادت من قدرة التصنيع بشدة باستخدام العلوم، ووصلت إلى ما يسمى بـ(كثافة الإنتاج)، ثم بدأت أجهزة الكمبيوتر بالظهور في خمسينيات القرن العشرين ثم تقدمت تلك التكنولوجيا وصولاً إلى الثورة الصناعية الثالثة، التي بدأت في العام 1960، واستمرت حتى العام 2000، وأدَّت إلى ظهور أجهزة الحاسوب فائقة السرعة ثم الإنترنت، وقد عُرفت بالثورة الرقمية.

• **التحوُّل الثالث: المجتمع المعرفي (الاقتصاد المعرفي):** تُعرف المرحلة الثالثة بـ(اقتصاد المعرفة): وفيها حدث التحوُّل الأكبر، والذي كان له دورٌ بالغ الأثر في تغيير تاريخ البشرية، وتمثل بثورة العلوم والتكنولوجيا فائقة التطور، وما نجمَ عنها من ثورة في المعلومات والاتصالات، إذ أصبحت المعلومات والمعرفة مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية، بل المورد الأهم في الاقتصاد الجديد، الذي بات يُعرف بالاقتصاد المبني على المعرفة. جاءت أول إشارة للمعرفة كمصطلح في تعابير علم الاقتصاد في بحث مكتوب من قبل عالم الاقتصاد الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد (فريدريك أوغوست فون هايك Friedrich August von Hayek) في العام 1945، بعنوان: (استخدام المعرفة في المجتمع The Use of Knowledge in Society).

أمَّا المحاولة الحقيقية لدراسة المعرفة كسلعة فقد جاءت من قبل الاقتصادي (فيتز مكلوب Fritz Machlup) عن طريق كتابه الذي صدر في العام 1962 (The Production and Distribution of Knowledge in the United States) الذي يُعدُّ البذرة الأولى في إنشاء قياسات لمجتمع المعلومات باصطلاحات اقتصادية، كما أنَّه أول علامة بارزة في دراسة التغيرات الاقتصادية التي أنشأت مجتمع المعلومات، وعن طريقه استخلص بأنَّ (30%) من الاقتصاد الأمريكي في أواخر الخمسينيات متعلق بالمعرفة، وأنَّ (40%) من القوى العاملة تعمل بها، وهكذا فإنَّ جوهر مناقشة (ماكلوب) هو إنتاج المعرفة له أهمية اقتصادية مقارنة بإنتاج السلع والبضائع، وقد بدا من النتيجة التي توصل إليها (ماكلوب) وهي: إنَّ إنتاج المعرفة وتوزيعها

5. محمد أنس أبو الشامات، «اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، (1)، جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص 595.

هي عناصر أساسية في تحقيق اقتصاد متقدم، ووضع تقريراً بعنوان (اقتصاد المعلومات: التعريف والقياس)، وقد أضاف اقتراحاً مهماً هو ضرورة إضافة قطاع المعلومات إلى القطاعات الثلاثة التقليدية التي يستخدمها الاقتصاديون، وهي قطاع الصناعة، والزراعة، والخدمات⁶.

جدول رقم (1) الفروق بين التحولات الثلاث في الاقتصاد العالمي

العصر	الزراعة	الصناعة	المعرفة
المدّة الزمنية	قبل 1800	1800-1957	1957 إلى اليوم
طبيعة العمل	فلاحين	عمال مصانع	العاملون في المعرفة
الشراكة	أفراد/ أرض	أفراد/ آلات	أفراد/ أفراد
الأدوات الأساسية	معدات يدوية	آلات	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد المعرفي، ط1، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013)، ص 32.

ثانياً: التأسيس النظري لظهور الاقتصاد المعرفي

إنّ التقدّم العلمي والتكنولوجي الحالي ليس وليد اليوم أو الحضارة المعاصرة فقط، ولكنّه جاء نتيجة تراكم جهود بشرية لحضارات عديدة خلّت، فالماضي هو الأساس الذي شُيّد فوقه صرح العلم والحضارة في العصر الحاضر، ويفتح الماضي والحاضر الطريق للمستقبل. فاكتشاف «العجلة» مثلاً، وهي من الاختراعات البشرية الهامة منذ أكثر من خمسة آلاف سنة، فتحت مجالات واسعة في التطور الآلي والحضاري، وما زالت العجلة شيئاً أساسياً لمعظم الأجهزة الميكانيكية. ومن الثابت تاريخياً أنّه بعد أن أصابت عوامل التدهور والانحطاط جهود أبناء الحضارات القديمة في شتى المجالات العلمية والفنية، نخصت أمم أخرى وارتقت، ومن ثمّ استطاعت أن تكمل هذه الجهود، وهذا ما حدث مرة بعد أخرى على مر العصور.

في الماضي كانت عوامل الإنتاج في الاقتصاد الكلاسيكي تتجسّد في القوى الطبيعية والمادية التي تتمثّل في ملكية الأرض، والقوة العاملة، والثروات الطبيعية، ورأس المال، وهي العوامل الحاسمة في

6. محمد فتحي عبدالهادي، «نظريات مجتمع المعرفة» من كتاب الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات (كتاب دوري)، المجلد (13)، العدد(26)، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، مصر، 2006، ص 227.

عملية الإنتاج الاقتصادي في العهود الماضية، ثم أصبح العلم والمعرفة هما العنصر الرئيس بين عناصر (عوامل) الإنتاج، وهو ما أكدّه الاقتصادي (بيتر دراكر Peter Drucker)، إذ أصبحت المعرفة مورداً أساسياً من موارد الإنتاج⁷، ممّا يعني التحوُّل في مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة في العصر الذي أصبح يُعرف باسم العصر ما بعد الصناعي، وأصبحت الثروة الحقيقية للأمم تكمن في العقول بالدرجة الأولى، ثم تأتي من بعدها الثروات المادية الكامنة في باطن الأرض، أو على سطحها.

وبعد أن أصبحت المعرفة موجوداً أساسياً، ومورداً مهماً من الموارد الاقتصادية التي لها خصوصيتها، بل أصبحت المورد الإستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية. ومن هنا نشأت محاولات عديدة للتعبير عنها، واستخدام اصطلاحات كثيرة مثل: اقتصاد المعرفة، والاقتصاد الجديد، والاقتصاد ما بعد الصناعي، والاقتصاد الرقمي، واقتصاد المعلومات. غير أنّ الاصطلاح شائع الاستعمال هو اصطلاح اقتصاد المعرفة، واقتصاد المعرفة، هو تخصص فرعي من الاقتصاد؛ يهتم أساساً بالمعرفة من جهة، ومن جهة أخرى يُعدُّ ظاهرة اقتصادية حديثة، تتميز بتغيير مسار الاقتصادات، من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية⁸.

يُعرف الاقتصاد بمفهومه التقليدي بأنّه «علم الندرة»، أي: ندرة الموارد في مقابل التطوُّر (اللامحدود) لحاجات الناس ومتطلباتهم، في حين ينظر إلى اقتصاد المعرفة، لا سيّما في ظل التكنولوجيا الرقمية؛ بأنّه «اقتصاد الوفرة»، فالمعرفة مع تطورها لا تستهلك (أي: إنّها لا تستنفد) بل تتوالد ذاتياً بالاستهلاك، أي: عند تقاسمها وتشاركتها عن طريق نقلها إلى الآخر أو الآخرين، وبفضل التكنولوجيا الرقمية، فإنّ التكلفة الحدية لأي نسخة لاحقة على النسخة الأولية (التي تكون مكلفة جداً غالباً) تتضاءل تدريجاً إلى أن تصبح أقرب إلى الصفر، وهذا ما يخلق الوفرة في الإنتاج بحيث يصبح «مبدأ الوفرة» هو السمة الأبرز لاقتصاد المعرفة. واستخدمت تسميات كثيرة لتدل على اقتصاد المعرفة مثل: (الاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الجديد، والاقتصاد الإلكتروني، واقتصاد الإنترنت، والاقتصاد الافتراضي)؛ ممّا يبين أنّ مسألة تحديد تعريف جامع ومانع لهذا الاقتصاد، لم تلقَ إجماعاً بين أوساط الباحثين، لكن هناك جهود عديدة لا حصر لها؛ تتفاوت في تعريفها لهذا الاقتصاد، نذكر منها تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - United Nations Devel-

7. بيتر دراكر، مجتمع ما بعد الرأسمالية، ترجمة صلاح بن معاذ المعيوف، ط1، (الرياض: مركز البحوث - معهد الإدارة العامة، السعودية، 2001)، ص ص 316 - 330

8. نجم عبود نجم، إدارة المعرفة - المفاهيم والإستراتيجيات، ط2، (عمان: الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008)، ص 187.

Programme (opment): الذي عرف الاقتصاد المعرفي في العام 2003: بأنه (نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع النشاط المجتمعي الاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي: إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية)⁹. كما عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development "OECD") الاقتصادَ المعرفي بأنه: الاقتصاد الذي يُعدُّ فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرِّك الأساسي لعملية النمو، وخلق الثروة، وفرص التوظيف عبر الصناعات كافة¹⁰.

في حين يرى البنك الدولي (World Bank): ووفقاً لمنهجية البنك الدولي لتقييم المعارف، فإن ازدهار اقتصاد المعرفة في أيِّ بلدٍ يحتاج إلى أربع ركائز، هي: (نظام اقتصادي ومؤسسي قوي، ونظام تعليمي سليم، وبنية تحتية معلوماتية، ونظام للابتكار)؛ ويُعدُّ الإسهام الرئيس للبنك الدولي في تدعيم العناصر الأساسية لاقتصاد المعرفة عن طريق تحفيز رأس المال والسياسات عن طريق مصفوفة من الأفكار والتجارب، وعلى توسيع نطاق التفكير بشأن السياسة والأسواق، وتنمية الفرص في الأسواق الخاصة ومساندة الإدارة الرشيدة، كل ذلك بتحفيز من الموارد المالية¹¹.

- أهمية الاقتصاد المعرفي والقوى الدافعة له

أ- أهمية الاقتصاد المعرفي: أصبح الاقتصاد الجديد واقعاً حياً ملموساً، ومع أنه يبدو للبعض بأنه ما زال تحت التكوين والتطوير، فإنه ينمو بمعدلات كبيرة وغير مسبوقه، سواءً من الناحية الكمية أم النوعية. ويمكن إبراز أهمية اقتصاد المعرفة في الآتي¹²:

9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، « نحو إقامة مجتمع المعرفة »، عمان 2003، ص 36 - 48.

10. Organization for Economic Cooperation and Development, The Knowledge-based Economy, OECD/GD102, 1996, PP. 9-11.

11. البنك الدولي، « اقتصاد المعرفة مفتاح النمو وفرص العمل في تونس»، موقع مجموعة البنك الدولي، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ النشر: 7/10/2010، تاريخ الاطلاع والتوثيق: 29/11/2020، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2010/10/07/knowledge-key-growth-job-creation-tunisia>

12. محسن خضير عباس، «دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية البشرية»، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(26)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2017، ص5.

- المساهمة في تحسين الأداء، ورفع مستوى الإنتاجية، وتخفيض كلف الإنتاج، وتحسين النوعية عن طريق استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.
- يوفر اقتصاد المعرفة الأساس الضروري والمهم للتحفيز في التوسع في الاستثمار، وبالأخص الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية من أجل تكوين رأس مال معرفي يسهم مساهمة مباشرة في توليد إنتاج معرفي والعمل على زيادته.
- يُعطي المستهلك ثقة أكبر، وخيارات أوسع، ويحقق التبادل إلكترونياً، ويعبّر الوظائف القديمة ويستحدث أخرى جديدة، ويقوم على نشر المعرفة وإنتاجها في مجالات عديدة، ويفرض على المؤسسات التجديد والإبداع والاستجابة السريعة لاحتياجات الزبائن.
- يقوم اقتصاد المعرفة على تحفيز عملية التنمية الاقتصادية وتعجيلها ودفعها إلى الأمام عن طريق التفاعل الإيجابي بينه وبين التنمية الاقتصادية.

ب- القوى الدافعة لتبني اقتصاد المعرفة: توجد مجموعة من القوى والعوامل التي أسهمت في تنامي اقتصاد المعرفة وتجدّده، وأدّت إلى تغيير قواعد التجارة والقدرة التنافسية سواءً على المستوى المحلي أم العالمي وهي:

- **العولمة:** إذ أدّى الانفتاح الكبير بين الأسواق والبلدان، وخصوصاً بعد التطور الكبير الذي أحدثته التكنولوجيا في مجال الاتصال والتواصل عن بعد، إلى تلاشي الحدود بين الدول على مستوى الأسواق، وظهور الأسواق الإلكترونية، إذ أصبح بالإمكان شراء أي منتج بكبسة زر واحدة مهما كانت المسافة الفاصلة بين الدولتين، إذ أصبحت الأسواق ومنتجاتها أكثر عالمية، وأكثر من أيّ وقت مضى، لذا أصبح العالم عبارة عن سوق واحدة، ممّا أدّى إلى زيادة الاهتمام باقتصاد المعرفة⁽¹³⁾.

- **ثورة المعلومات:** أدّت الثورة المعرفية والمعلوماتية إلى تغيير كثير من المفاهيم، وخصوصاً على مستوى الاقتصاد، مثلاً بعد أن كان العمل ورأس المال هما العاملين الرئيسان في الإنتاج أصبحت المعرفة والمعلومة العامل الأهم في العلمية الإنتاجية، إذ أدّت الثورة المعرفية إلى كثافة وغزارة عالية في الإنتاج، إذ أصبح الاعتماد على المعارف والمعلومات بصورة واضحة أكثر من أيّ وقت مضى، فصار عديد من عمّال المصانع يستخدمون عقولهم أكثر من الجهد العضلي،

13. رجي مصطفى عليان، اقتصاد المعرفة، ط1، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012)، ص 111-112.

وهناك أكثر من (70%) من العمال في اقتصادات الدول المتقدمة هم عمال يعملون في حقل المعلومات¹⁴.

- **انتشار الشبكات:** أدى التطور الكبير الذي حصل على مستوى الشبكة العالمية (الإنترنت)، وانتشار الشبكات إلى استثمار الوقت في نشر المعارف والمعلومات، وكذلك في إمكانية تحويلها إلى سلع وخدمات عن طريق تبادل الأفكار والآراء، مما أدى إلى زيادة الاهتمام باقتصاد المعرفة.
- **التغيرات السكانية والاجتماعية:** أدت الزيادة في السكان وكذا التغيير في أذواق الأفراد -نتيجة التطور التكنولوجي، والانفتاح على العالم- إلى زيادة الطلب العالمي على التقنيات التكنولوجية، والتي بدورها تتطلب وجود الإنترنت؛ لكي تحصل الإفادة منها، وهذا يؤدي إلى زيادة الاهتمام الكبير باقتصاد المعرفة.

ثالثاً: التجارب الدولية في التحول نحو الاقتصاد المعرفي

1. تجربة ماليزيا في الاقتصاد المعرفي

إنَّ المعرفة والابتكار في الاقتصاد المعرفي هما القوة الدافعة للأعمال والتنمية الاقتصادية للبلد، والتي تركز بدورها حول البقاء والاستدامة، وكعادة ماليزيا، ترسم إستراتيجية قبل الشروع في أيِّ برنامج؛ لتطوير هذا البرنامج، فقد تبنت الحكومة الماليزية رؤية تنموية من أجل النهوض باقتصادها وتحويله إلى اقتصاد يعتمد على العلم والمعرفة، وقد ارتكزت هذه الإستراتيجية على نقط عديدة، منها⁽¹⁵⁾:

- تبنت ماليزيا رؤية تنموية طويلة الأجل في العام 1991 عُرِفَتْ بـ(Vision 2020) مفادها أن تصبح ماليزيا مجتمعاً علمياً متقدماً كثيف المعرفة، ويكون اقتصادها قادراً على التكيف والابتكار والإبداع واكتساب التقنيات الحديثة في نظم الإنتاج والاتصالات والمعلومات.
- اهتمام ماليزيا بالبنية التحتية والأطر المؤسسية، وهو ما يساعد الحكومة من دون شك على تحقيق رؤيتها للوصول إلى تطبيق آليات المعرفة.

14. محمد فتحي قرني عبدالغني، «الاقتصاد التقليدي في مقابل اقتصاد المعرفة والتنافسية»، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد(6)، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، 2020، ص13.

15. نادية فاضل عباس، «التجربة التنموية في ماليزيا من العالم 2010-2000»، مجلة دراسات دولية، العدد (54)، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2012، ص 155.

- الاهتمام الواضح الذي حظي به قطاع التعليم والتدريب لمواجهة الاختلالات القائمة وانعكاساتها على سوق العمل.

تشكّل رؤية ماليزيا 2020 (Vision 2020) واحدة من أكبر الخطط الإستراتيجية التي سارت فيها ماليزيا، وهدفها الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة مع بلوغ العام 2020، ركزت ماليزيا في تسعينيات القرن الماضي على اقتصاد المعرفة عن طريق إستراتيجية تكوين رأس المال البشري داخل الوطن وخارجه، وبالاتفاق مع المعهد الأمريكي للتعليم الدولي، وعُدّت ماليزيا من بين العشر دول الأكثر ابتعاثاً للطلبة؛ لمتابعة الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد دعم ذلك احتلالها لمركز مهم في تصدير الصناعات ذات التكنولوجيات العالية، ممّا دفع بها إلى إطلاق مشروع (الممر الصناعي التكنولوجي) وإطلاق أجندة تقنية المعلومات الوطنية، والنفوذ المتميز للوسائط المتعددة بمدينة (سايرجايابا Cyberjaya) و (الحديقة التكنولوجية لماليزيا) واعتماد المعايير الدولية مثل: (Rosnatta Net) بغية الوجود ضمن خارطة الاقتصاد المعرفي على المستوى العالمي، وهي مجموعة من الشركات العالمية الكبرى متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات اللوجيستية تسعى جاهدة لإنشاء معايير مفتوحة تضبط الأعمال الإلكترونية على المستوى الصناعي ومتابعة المشاريع الحكومية التي تروم ثورة في الاقتصاد الرقمي.

إنّ ماليزيا من بين الدول التي سعت إلى تطوير رأسمائها الفكري عن طريق إرساء منظومة تعليمية ذات جودة عالية والتركيز على العلوم الدقيقة والتكنولوجية بدرجة كبيرة تماشياً مع الثورة الرقمية والمعلوماتية التي يعيشها العالم ككل، ومن ثمّ فقد أخذت على عاتقها إنشاء مؤسسات ومعاهد عالمية متخصصة في النهوض بهذا المجال، وأرست دعائم مختلفة لتنويع المهارات واستثمار القدرات والطاقات الإبداعية والفكرية سواءً فيما تعلق بالطلبة الماليزيين أم الأجانب، فقد فتحت باب الاستثمار على مصراعيه، وأصبحت جامعاتها من بين أكثر الجامعات العالمية إقبالاً من قبل الطلبة⁽¹⁶⁾. كانت هنالك مؤشرات عديدة ساعدت على تطور الاقتصاد المعرفي، وكما يوضحها الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) (المؤشرات المحفزة للاقتصاد المعرفي في ماليزيا في المدّة 2010-2019)

المقالات والمجلات العلمية والتقنية	الإنفاق على البحث والتطوير (% من إجمالي الناتج المحلي)	براءات الاختراع	عدد مستخدمي الإنترنت (لكل مليون شخص)	السنة
11236.54	1.04	1231	44.9	2010
13853.81	1.03	1076	57.59	2011
1114459.91	1.09	1114	101.4	2012
15631.66	-----	1199	122.30	2013
17378.77	1.26	1353	151.1	2014
18635.26	1.28	1272	233.85	2015
20467.76	1.42	1109	945.6	2016
22257.81	---	1166	4917.7	2017
23661.33	1.04	1166	5713.04	2018
-----	----	1071	6723.9	2019

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي المتاحة على الرابط:

[/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

تدرك الزيادة الملحوظة عن طريق هذا الجدول في مستخدمي الإنترنت من العام 2010، إذ كان عدد المستخدمين (44.9)، إلى العام 2019، إذ أصبح عدد المستخدمين (6723،9) وهو معدل تطور كبير جداً مقارنةً في العام 2010، وذلك بسبب التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطور الأجهزة المحمولة⁽¹⁶⁾. أمّا ما يتعلّق ببراءات الاختراع فتعدُّ مؤشراً تكنولوجياً لِقوة المعارف؛ لأنّها خبرات متراكمة وضمنية مرسخة في حقوق طويلة الأجل معترف بها رسمياً، وتهدف إلى حماية الملكية الفكرية وهذا ما يفسّر التكاليف العالية لنقل المعارف من مكان إلى آخر، ويتبيّن عن طريق الجدول أنّ عدد براءات الاختراع قد بلغ (1،231) في العام 2010، ووصلت إلى (1،272) في العام 2015، وسبب تزايد براءات الاختراع وتطبيقاتها سواءً في ماليزيا أم في الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع هو تقلُّص العمر الافتراضي لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة؛ ممّا يُرغم الأفراد والشركات على البحث والتطوير؛ لاستحداث منتجات جديدة وخلق احتياج لدى المستهلكين عن طريق إنتاج سلع جديدة متطورة كل ستة أشهر⁽¹⁷⁾.

2. الاقتصاد المعرفي في العراق وإمكانية الاستفادة من الجهود الدولية في اقتصاد المعرفة

يمتلك العراق اليوم عديداً من الإمكانيات والمقومات التي يمكن عن طريقها التحوُّل من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد المعرفة، ومن هذه المقومات القدرات البشرية والطاقات الشابة التي يمتلكها⁽¹⁸⁾، فالعراق من الدول ذات الإمكانيات المالية الهائلة، وتعدُّ هذه واحدةً من أهم المقومات التي تؤهِّله من أجل التحوُّل نحو اقتصاد المعرفة، إذ تتطلَّب تكنولوجيا المعلومات والمجتمع المعرفي مطلباً أساسياً هو توفير إمكانيات مالية من أجل هذا التحوُّل.

كما يعتمد الاقتصاد المعرفي اعتماداً كبيراً على الفئة العمرية من (15-30)؛ لأنّه يتطلَّب العمل على بناء القدرات، وهذه القدرات عادةً ما تكون كامنة في القوى البشرية، وتعدُّ هذه الشريحة العمرية أكثر فئة تستجيب لمتطلبات اقتصاد المعرفة ومقوماته، ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ إنّ التركيب العمري لسكان العراق ترتفع به هذه الفئة مقارنةً بسائر الفئات.

16. نيفين حسين شمت، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، (الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010)، ص 231.

17. محمود حسين الموسوي، «واقع الاقتصاد المعرفي في العراق والاستفادة من تجارب البلدان الآسيوية»، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (26)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، 2017، ص 8.

18. حسين بدر، مناضل خليل، «نموذج مقترح لتحسين الاقتصاد المعرفي للعراق: الاستفادة من تجربة إحدى دول العالم الثالث»، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد (17) جامعة المأمون، 2011، ص 135.

فضلاً عن ذلك، فإنَّ الحكومة العراقية طامحةٌ -عن طريق خطط التنمية والبرامج التي تتبناها والمبادرات التي أطلقتها- إلى التحوُّل نحو الاقتصاد المعرفة، ومنها: تدريب الكوادر الوطنية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبرامج توعوية في مجال التكنولوجيا التي كانت من قبل وزارة العلوم والتكنولوجيا، أمَّا وزارة التعليم العالي، ففضلاً عن عملها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات معايير عالمية مثلاً: الاستثمارات الإلكترونية من أجل القبول في الجامعات العراقية، أو البطاقات الإلكترونية لرواتب موظفيها، أو التعليم عن بعد -خصوصاً في حقبة كورونا (covid 19)-.

كانت أول خطوة عمل من أجل تنفيذ حكومة الإلكترونيّة في العراق في عام 2004، واشتركت ثلاث وزارات من أجل القيام بها، هي: «وزارة التعليم العالي، ووزارة الاتصالات، ووزارة العلوم والتكنولوجيا»، ولكن بسبب غياب التخطيط توقّف العمل بالمشروع، وإعادة العمل بالمشروع مرة أخرى في عام 2010، ولكن العمل إلى وقتنا هذا لم يحقق التحوُّل الحقيقي في اقتصاد العراق.

● أمَّا من حيث توفير البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد عملت وزارة الاتصالات العراقية على توفير وسائل الاتصالات، ومع أنَّ العمل بطيء؛ إلا أنَّ الخدمات متوفرة في كل أنحاء العراق، وقريباً ستنتهي المشاكل المتعلقة بالاتصالات كافّة؛ بالاعتماد على تقنية الكيبل الضوئي المؤمّل أنّه سيغطّي العراق بأكمله، وكذا ربط العراق بدول الجوار، ومنها لكل دول العالم. فضلاً عن ربط المطارات في العراق بمنظومة اتصال فائقة السرعة؛ لتبادل البيانات وربط منظومة الجوازات داخل العراق وخارجه⁽¹⁹⁾.

19 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات في العراق، نيويورك، الأمم المتحدة، 2013، ص 13.

الجدول رقم (3) المؤشرات المحفزة للاقتصاد المعرفي في العراق إبان المدة (2015-2020)

السنة	عدد مستخدمي الإنترنت (لكل مليون شخص)	براءات الاختراع	الإنفاق على البحث والتطوير (% من إجمالي الناتج المحلي)	المقالات والمجلات العلمية والتقنية
2015	2.45	-----	0.04	894.35
2017	10.41	613	0.04	2259.36
2018	11.32	653	0.04	6073.39
2020	17.88	-----	-----	-----

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي المتاحة على الرابط:

[/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

نلاحظ ممَّا سبق، امتلاك العراق لكلِّ المؤهلات الكافية من أجل التحوُّل نحو الاقتصاد المعرفي، ولكن من الضروري اتباع خطوات الدول التي اعتمدت ونجحت في تحوُّل اقتصادها إلى اقتصاد معرفي، ومثال على ذلك دولة ماليزيا التي تُعدُّ نموذجاً للتنمية الشاملة على اقتصادها والاستفادة منها، واتباع الخطط التنموية الماليزية التي أدَّى إلى تحوُّلها من بلد يعتمد بصورة أساسية على الزراعة إلى بلد مصدِّر للسلع الصناعية والتكنولوجية، لا سيَّما في مجال الصناعات الكهربائية والإلكترونية. والعمل من أجل خلق رأس مال بشري وتطويره، والحث على زيادة العمل إلى جانب البحث والتطوير وبراءات الاختراع، وتقليل هجرة الكفاءات إلى خارج العراق، وتوفير فرص العمل لهم. ونلاحظ عن طريق الجدول رقم (3) الفرق في الفجوة العلمية بين العراق وماليزيا من جانب الإنفاق على البحث العلمي والتطوير؛ فقد أنفقت ماليزيا في عام 2018 (1.04) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين لم ينفق العراق منذ العام 2015 إلى عام 2018 سوى (0.04) من الناتج المحلي الإجمالي. أمَّا جانب براءات الاختراع فنسبة ماليزيا في عام 2018 حوالي (1166)، في حين نسبة العراق في العام نفسه نسبة ضئيلة مقارنةً بماليزيا، إذ لم يحقق سوى (653). فأساس النهضة الماليزية وركيزتها هو العنصر البشري بناءً وتكويناً وتنظيماً، مع زرع قيم العمل والتميز والإبداع

والابتكار، على أساس أنه هو الثروة الحقيقية والمحرك الأول لأي نهضة اقتصادية وعلمية.

في الختام؛ ليست المعرفة بالأمر الجديد، فقد رافقت المعرفة الإنسان منذ أن تفتّح وعيه، وارتقت معه من مستوياتها البدائية، مرافقة لاتساع مداركه وتعمّقها، حتى وصلت ما عليه الآن. غير أنّ الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى نمط الحياة، وأصبحت المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا أهم مفاتيح الإنتاج، والمحرك الأساس للإنتاج والنمو الاقتصادي، وبات يُنظر للمعرفة بأنّها مورد اقتصادي أساسي، إن لم يكن المورد الأهم بين الموارد الأخرى، فالتحولات الاقتصادية والتطورات التقنية والمعلوماتية غيرت ملامح الحياة، وغيرت عديداً من الأنماط الحياتية التي كانت سائدة في الماضي، فأصبح هذا العصر عصر المعلومات واقتصاد المعرفة، وأصبحت القوة لمن يولّد المعرفة، ويجيئها لخدمته ولاخترعته التي يمكن عن طريقها امتلاك زمام المبادرة بين دول العالم، بل أصبحت المعرفة هي أساس الهيمنة السياسية، وأدرت كثير من الدول ما يحصل في هذا العصر من ثورة معرفية شاملة، وأول ما بدأت به تغيير النظم التعليمية لتتحول إلى نظم قادرة على محاكاة الواقع العالمي عن طريق ما يعرف بالاقتصاد المعرفي.